II
ورقة عمل بشأن الأمن البشري في السودان
مشروع تقييم الحد الأدنى لمسح الأسلحة الصغير

العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونجلي

ريتشارد غارفيلد

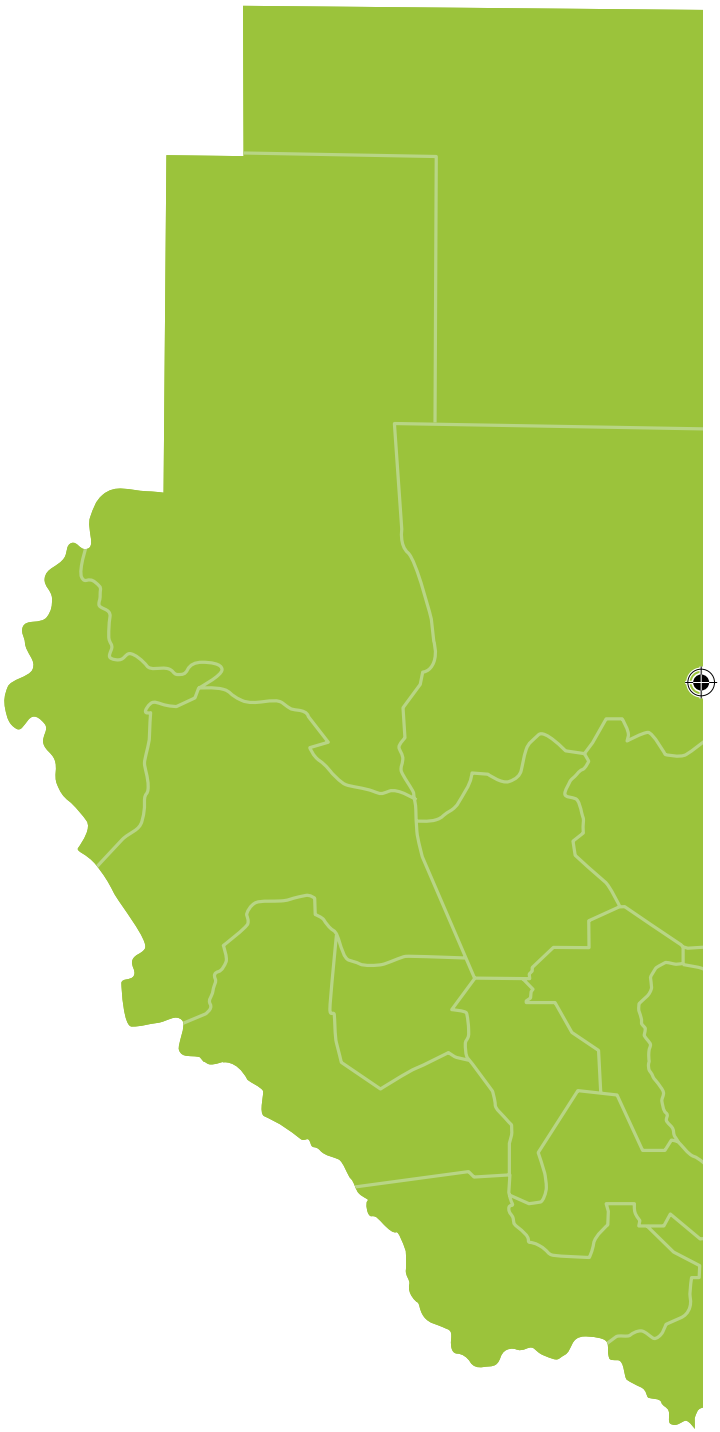

small arms survey
HSBA

ثورة المنظمات شبه العسكرية:
قوات الدفاع الشعبي

ياغو سالمون

Government of Canada Gouvernement du Canada
HM Government
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
Danida

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٧
طبعة أولى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة اصدار أي جزء من هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون أذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الاصدار الذي يخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تدقيق اللغة: اميلي والمزلي

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طباعة في أوبتما وبالاتينو ريتشارد جونز، اكسايل: خدمات تصميم وتحرير
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 2-8288-0085-7

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف سويسرا. وهو مصدر دولي أساسي يوفر المعلومات للعموم في جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة، كما أنه مركز موارد للحكومات وصنّاع القرار والباحثين والنشطين. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق العام ١٩٩٩، كما تقوم حكومات كندا، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه لدعم المشروع الحالي والسابق الذي قدمته استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة وكذلك من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومعاهدها المختلفة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات، لصناع السياسات، للباحثين، والناشطين؛ رصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المتصلة بالأسلحة الصغيرة؛ دعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ العمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتأثرة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية، العلوم السياسية، القانون، الاقتصاد، الدراسات الإنمائية وعلم الاجتماعا. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، منظمات غير حكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني:smallarm@hei.unige.ch
الموقع الإلكتروني:www.smallarmysurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع من ثلاثة أعوام (٢٠٠٥ –٢٠٠٨) أجراه مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية. وُطور هذا التقييم بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويضطلع بـHSBA فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل مواقع توزع العنف المسلح في جميع أنحاء السودان ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري تقارير تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام عن أنشطة البحوث الحالية باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل التي ستصدر في المستقبل على مسائل شتى مثل الضحايا، الاحساس بالأمن، المجموعات المسلحة الأخرى، والتدابير الأمنية المحلية المتصلة باستخدام الأسلحة الصغيرة. ويصدر المشروع أيضاً سلسلة من تقارير السودان.

يلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعما من لدن صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية ومنتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:

كلير مكفوي
كلير مكفوي
منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Avenue Blanc ٤٧
Geneva, Switzerland ١٢٠٢

البريد الإلكتروني: mecevoy*hei.unige
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محرر سلسلة أوراق عمل HSBA: اميل ليبرون

المحتويات

الصفحة

لائحة بالجداول والرسوم ٩
نبذة عن المؤلف ١٠
شكر وتقدير ١١
ملخص ١٣
١. المقدمة ٢٢
٢. النتائج الرئيسية ٢٥
٣. ولاية جونجلي: خلفية وعملية نزع السلاح ٢٩
٤. أداة المسح وطرقه ٣٠
٥. البيانات الديموغرافية للمسح
٦. نتائج المسح
٧. الخلاصة ٣٢
الحواشي
المراجع

لائحة بالجداول والرسوم

خريطة — الأجزاء المشمولة بالمسح بولاية جونجلي، السودان
إطارا — التحديات التي جابهها المسح
شكل رقم ١ — أنواع العنف الأكثر وقوعاً منذ اتفاق السلام الشامل
شكل رقم ٢ — الأسر التي أبلغت عن تعرضها لحادث أذى منذ اتفاق السلام الشامل
شكل رقم ٣ — هل التقليل من وجود الاسلحة النارية سيجعل حياة الناس أكثر أماناً أو أقل أمانا؟ (عدد=٨٤٣)
شكل رقم ٤ — عدد حوادث التعرض للأذى لكل عضو أسرة
شكل رقم ٥ — الأشهر التي مرت منذ حادث العنف الأخير
شكل رقم ٦ — الأحساس النسبي بالأمان عند السير وحيداً
شكل رقم ٧ — السلاح المحمول عند السفر
شكل رقم ٨ — الأسلحة النارية التي تحتفظ فيها الأسرة

جدول ١ — المستجيبون حسب التوزع الريفي/الحضري
جدول ٢ — الأسر التي تناولها المسح في جونجلي حسب المقاطعة
جدول ٣ — جنس المستجيبين الأساسيين
جدول ٤ — تعرض للأذى منذ اتفاق السلام لشامل: بايبور ومناطق أخرى
جدول ٥ — منذ اتفاق السلام الشامل: هل تعتقد أن الأمن تحسن أو ساء ؟
جدول ٦ — هل الوضع الأمني في هذا الجزء من جونجلي أحسن أو اسوأ مما كان عليه قبل اتفاق السلام الشامل؟
جدول ٧ — هل الوضع الأمني في هذا الجزء من جونجلي أحسن أو اسوأ مما كان عليه قبل اتفاق السلام الشامل؟ (باستثناء بايبور)
جدول ٨ — هل الوضع الأمني في هذا الجزء من جونجلي أحسن أو اسوأ مما كان عليه قبل اتفاق السلام الشامل؟ (بايبور فقط)
جدول ٩ — حوداث التعرض للأذى حسب المقاطعة
جدول ١٠ — ما عدد قطع الأسلحة النارية التي تحوزها عائلتك؟ (باستثناء بايبور)
جدول ١١ — ما عدد قطع الأسلحة النارية التي تحوزها عائلتك؟ (بايبور فقط)

نبذة عن المؤلف

ريتشارد غارفيلد هو بروفيسور هنريك ه. بيندكسن للتمريض في جامعة كولومبيا (الولايات المتحدة) وبروفيسور زائر في معهد كارولينسكا في السويد. يعمل حالياً مديراً للصحة وجهاز التعقب الغذائي في منظمة الصحة العالمية. وقام، باعتباره مختصاً في علم الأوبئة، بتقييم آثار الحصار الاقتصادي في كوبا وهاييتي والعراق وليبيريا ويوغسلافيا لحساب حكومات وطنية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة.

تعاون غارفيلد مع منظمة اليونيسف وبرنامج الغذاء العالمي ووزارة الصحة في العراق خلال التسعينات. واشترك في تأليف كتاب "Watching Brief" أصدره البنك الدولي عن فترة ما بعد الحرب عن الصحة في سنة ٢٠٠٣، وقام بتصميم استراتيجية لنجاة الطفل للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق بمطلع سنة ٢٠٠٤. كما اشترك في تأليف دراسة لمقارنة معدل الوفيات ومسببات الموت في السنة السابقة على غزو العراق وما بعده.

شكر وتقدير

يتوجه المؤلف بشكر منظمتي باكت سودان (Pact–Sudan) وستاندرد أكشن ليزون فوكس (SALF)، وهما منظمتان غير حكوميتين تختصان بتقديم برامج بناء السلام على الأرض بجنوب السودان. لعبت باكت سودان وستاندرد أكشن ليزون فوكس أدواراً جوهرية في عملية تيسير هذا المسح والاشتراك فيه. كما قدم روبرت موغا وكلير مكفوي وإريك بيرمان دعماً فنياً ومضمونياً وتحريراً.

ملخص

على الرغم من مرور ثلاث سنوات تقريبا على توقيع اتفاق السلام الشامل (CPA)، وهو اتفاق وضع حداً للحرب الأهلية الثانية السودانية بين الشمال والجنوب (١٩٨٣ – ٢٠٠٥)، فإن الحالة الأمنية لم تتحسن بشكل عياني في العديد من مناطق الجنوب. وبحكم التصور القائم على أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر من مصادر عدم الاستقرار، أدارت حكومة جنوب السودان (GoSS) والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) أو سمحا بسلسلة من المساع ذات الطبيعة القسرية أو الطوعية لنزع سلاح المدنيين. لقد حال غياب أدلة قاعدة بيانات أساسية يمكن التعويل عليها دون بلوغ تقييم دقيق لنتائج هذه النشاطات. هذه الورقة تقوم بعرض نتائج مسح التعرض للأذى الذي بوشر به في ولاية جونجلي بجنوب السودان حيث جرت عمليات نزع السلاح قسرية وطوعية على حد سواء. تخلص هذه الورقة إلى أن عنف االتعرض للأذى ما لبث متفشياً منذ اتفاق السلام الشامل. ورغم ذلك، فإن سكان جونجلي الذين مروا بعملية نزع سلاح وقت إجراء المسح أفادوا بانخفاض بالغ بحمل الأسلحة وارتفاع الاحساس بالأمن والتعويل على السلطات العامة. إن هذه التغيرات الإيجابية فائقة الروعة على ضوء المشاكل الجدية المقترنة بعملية نزع السلاح في بعض المناطق، ومن ذلك العنف وفقدان الحياة.

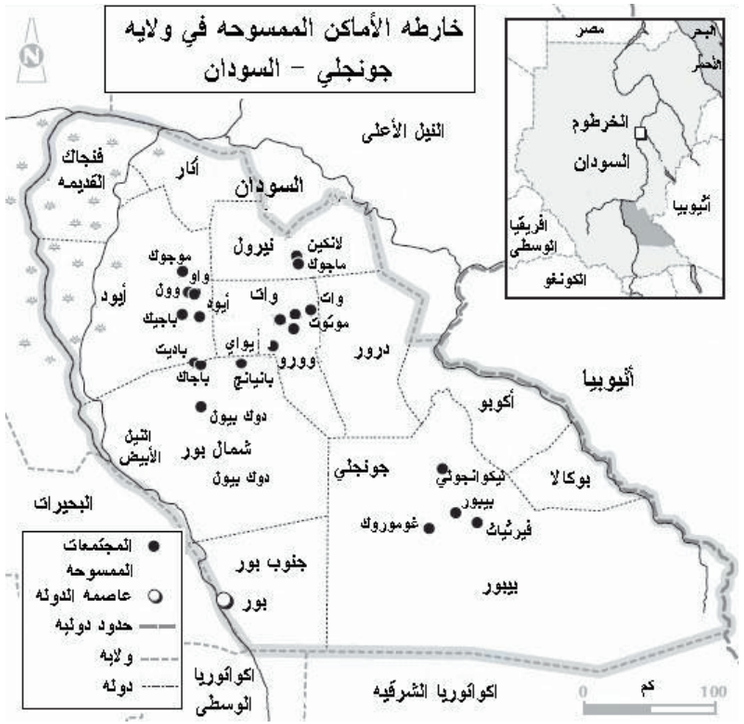

١. المقدمة

في يوم ٩ يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٥، وقع جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) اتفاق السلام الشامل (CPA) مع حكومة السودان، منهياً بذلك رسميا الحرب الأهلية الثانية في البلاد بين الشمال والجنوب، جاعلاً الحركة الشعبية لتحرير السودان شريكاً في حكومة الوحدة الوطنية (GNU). وكان جوهر الصراع – المسؤول عن مصرع نحو ١,٩ مليون بشكل مباشر أو غير مباشر وعن أكثر من أربعة ملايين من النازحين داخلياً١ – النضال من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والديني للجنوب. إن توقيع اتفاق السلام الشامل والتشكيل اللاحق لحكومة جنوب السودان (GoSS) بتاريخ ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٥، التي يحتفظ فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان بأغلبية المقاعد ٢، يقتضي من حركة العصابات تحويل نفسها إلى حزب سياسي مدني وديمقراطي قبل الانتخابات الوطنية في سنة ٢٠٠٩، بجيش منفصل ومحترف مسؤول أمام السلطة المدنية٣. لكن قلة التجربة الحادة للحكومة الجديدة في إدارة الحكم والعجز المؤسساتي والضعف الإداري، أعاقت قدرتها على صياغة سياسات والعمل على تنفيذها وإيصال ثمار السلام التي انتظرها السودانيون الجنوبيون منذ مدة طويلة، ومن ذلك الخدمات الأساسية مثل توفير الخدمات الصحية والماء النظيف والتعليم، بالإضافة إلى التحسينات في الأمن البشري.

وكما هو الحال مع العديد من السياقات الأخرى لما بعد النزاعات، لم يؤد اتفاق السلام إلى توقف في أعمال العنف٤، خصوصا في جنوب السودان، وذلك يعود في جزء منه إلى أن اتفاق السلام الشامل (CPA) أخفق في معالجة العديد من مصادر النزاع الداخلي في الجنوب، إذ تواصلت الأعمال القتالية في الجنوب على شكل اشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وبقايا المجموعات المسلحة الأخرى (OAG's)٥ التي ترفض الحلّ بموجب اتفاق السلام الشامل؛ واشتباكات بين الميليشيات القبلية نفسها؛ واشتباكات بين مجموعات رعوية تتنافس على الموارد والمراعي (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٦؛ يونج، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧أ، ٢٠٠٧ب). كما يعتقد على نحو واسع أن عناصر من حزب المؤتمر الوطني (NCP) استمرت بشكل نشيط تدعم المجموعات الجنوبية التي تعارض سلطة الجيش الشعبي لتحرير السودان. إن إرث تسليح الحكومة – والمتمردين– لقوات موالية لهما على شكل مخزونات واسعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما لب يشكل خطراً على أمن المجتمع ويحد من حرية الحركة. ويتكهن البعض، بحكم تؤجج التوترات لعدم تطبيق اتفاق السلام الشامل وانسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان الأخير من حكومة الوحدة الوطنية احتجاجا، بعودة محتملة لحرب مفتوحة (يونج، ٢٠٠٧ب).

إن معرفة حجم العنف المسلح وانتشار عدم الأمان المستمرين في جنوب السودان لهو أمر يبعث على التحدي لوجستياً وعلمياً على حد سواء. فبعد انقضاء ثلاث سنوات تقريباً من توقيع اتفاق السلام الشامل، لا يعرف كثيراً عن حجم وتوزيع العنف في المنطقة. فقد اتسمت التقارير التي تناولت استعمال الأسلحة الصغيرة في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل بطابعها القصصي ومحدودية نطاقها. وأجرى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA) التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة في شهر أبريل/نيسان سنة ٢٠٠٦، بغية البدء ببناء قاعدة أدلة تقام عليها سياسات صحيحة رداً على حالة عدم الأمان، أول تقييم منهجي وكمي لحالة التعرض للأذى (victimization) وحالة عدم الأمان المتصورة منذ نهاية الحرب. باستخدام استبيان محكم وتأطير العينات، وصف مسح التعرض للأذى،

الذي شمل ٦٧٤ أسرة في ولاية البحيرات، التأثيرات الفعلية والنسبية للعنف المسلح على المدنيين٦. لقد وجد المسح بأن سكان الولاية مسلحون بشكل كثيف وأن أكثر من ٥٠ في المائة يعتقدون بأن الأمن كان قد ساء أو بقي بدون تغيير منذ نهاية الحرب.

المسح الأسري في جونجلي عزز ووسع قاعدة الأدلة المتصلة بعدم الأمان في جنوب السودان، إذ قام فريق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA)، بالاشتراك مع المنظمتين غير الحكوميتين باكت سودان (Pact–Sudan) وستاندرد أكشن ليزون فوكس (SALF)، بإجراء مسح أسري في خمس من إحدى عشرة مقاطعة في ولاية جونجلي في شهر يناير/كانون الثاني سنة ٢٠٠٧. وكانت طائفة من المجتمعات المحلية في جونجلي تشهد، في ذلك الوقت/ حملة نزع سلاح قسرية للمدنيين – و حملة «طوعية» كانت قد بدأت وقتها في مقاطعة بايبور. وهكذا فالمسح لا يقدم تقييما لعدم الأمان، الحقيقي والمتصور، في الولاية فقط، إنما يميز أيضا بين وجهات نظر المجتمعات المختلفة وتجاربها. وإذا أخذنا في الحسبان التزام حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، كما يبدو، بنزع سلاح المدنيين كوسيلة رئيسية لاحلال الاستقرار والأمن في جنوب السودان – حتى في غياب استراتيجية موثوقة أو إطار قانوني – فلا بد إن النتائج الواردة هنا مصدر عون للسلطات المدنية والعسكرية والمانحين وصناع السياسة وعاملين آخرين.

٢. النتائج الرئيسية

ظل التعرض للأذى دائم الحدوث بعد اتفاق السلام الشامل. أبلغ نحو ٨٥ في المائة من المستجيبين عن تعرضهم للأذى مرة واحدة على الأقل، و٤٤,٨ في المائة للأذى مرتين على الأقل. وأفاد أكثر من نصف الأسر المستجوبة بأنهم تعرضوا للسرقة مرة على الأقل واشتركوا في عراك بدني مرة واحدة على الأقل مع شخص من خارج مجمعهم منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. وعلى نفس النمط، أدعى ٤١,٢ في المائة من كل المستجيبين بأن السرقة باستخدام السلاح أصبحت الجريمة العنيفة الأكثر شيوعا في هذه الفترة.

يتفاوت التعرض للأذى على نحو واسع في جونجلي. في وقت المسح، تراوح التعرض للأذى المبلغ عنه بما معدله ١,٠٥ تعرضاً للأذى لكل ساكن في مقاطعة أيود و٠,٢٢ تعرضاً للأذى لكل شخص في مقاطعة بايبور. وجربت مقاطعة أورور ما معدله ٠,٩٦ تعرضاً للأذى لكل ساكن، ودوك ٠,٨٢ لكل ساكن، ونيرول٠,٧٥ لكل ساكن.

على الرغم من استمرار التعرض للأذى، يعتقد السكان بأن الأمن تحسن منذ اتفاق السلام الشامل. أكثر من ثلثي المستجيبين (٦٧ في المائة) أشاروا إلى أن الأمن كان أفضل في السنتين التاليتين على اتفاق السلام الشامل. وعندما سئلوا تحديداً عن الوضع الأمني في المنطقة التي عاشوا فيها، قال ٥٩ في المائة من المستجيبين إن الأمن عموما تحسن في منطقتهم؛ لكن السكان في المناطق التي مرت بنزع السلاح وجدوا أمنا أفضل في أغلب الأحيان من أولئك الذين هم من مناطق ما لبثت تشهد عملية نزع السلاح (٦٣,٩ في المائة مقابل ٣٨,٢ في المائة). وفي مقاطعة بايبور قال ٥٣,٥ في المائة إن الأمن هو «نفسه» أو <أسوأ> منذ اتفاق السلام الشامل.

تقلص حمل الأسلحة الصغيرة للحماية بشكل ملحوظ منذ اتفاق السلام الشامل. افاد ٤٦,٦ في المائة من سكان المناطق التي شملها المسح بأنهم حملوا أسلحة نارية بدافع الحماية قبل اتفاق السلام الشامل، بينما أفاد ٢,١ في المائة فقط بأنهم حملوا أسلحة نارية بعد اتفاق السلام الشامل. وبين المسح أن العصي هي السلاح الأكثر شيوعا الذي حمل بعد اتفاق السلام الشامل (٣٧,٢ في المائة)، بينما أشار ٣٢ في المائة من المستجيبين إلى أنهم لم يحملوا، منذ اتفاق السلام الشامل، أية أسلحة.

أثمرت عملية نزع السلاح، كما يبدو، عن جمع أعداد هامة من الأسلحة. ذكر ما يقارب ثلاثة أرباع السكان (٧٣,٢ في المائة) القاطنين في المناطق التي مرت بعملية نزع السلاح، أنهم تخلوا عن سلاح واحد على الأقل، وما يقارب النصف (٤٨,٥ في المائة) سلموا أكثر من سلاح واحد.

التصور بأن عملية نزع السلاح تسبب في إحداث عدم الأمان. أفاد ٢٣,٥ في المائة من خارج بايبور أن عملية نزع السلاح كانت سببا في القتال، في إشارة محتملة إلى الهجمات اللاحقة التي استهدفت المجتمعات المحلية التي جرى نزع أسلحتها أو أشارة إلى القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمجتمعات المحلية. كما خشى ٢١,٧ في المائة من داخل بايبورمن أنهم «أقل أماناً» بسبب انخفاض عدد الأسلحة النارية.

٣. ولاية جونجلي: خلفية وعملية نزع السلاح

جونجلي الواقعة في اقليم أعالي النيل من أكبر الولايات مساحة في جنوب السودان، وتقع عاصمتها في منطقة بور. تمتد جونجلي على مساحة تربو على ١٢٢ الف كيلومتر مربع لكنها بكثافة سكانية ضئيلة مقدارها ١٢٣،٠٠٠ ٧. أما القبائل الرئيسية التي تقطن في الولاية فهي أنواك، دينكا، جي، كاتشيبو، مورلي، والنوير. وتعتبر البور الكبرى، وهي معقل الدينكا، "قلب جيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ انبثاقها" (رولندسن، ٢٠٠٧) إثر التمرد في بور سنة ١٩٨٣ الذي شكل بداية الحرب الأهلية الثانية.

برزت جونجلي باعتبارها الموقع الذي احتضن أضخم مشروع تنموي فاشل في العالم في القرن العشرين: قناة جونجلي. لقد انهار مشروع القناة المصمم لتصريف مياه المستنقعات ذات المساحات الهائلة في جنوب السودان بغرض استخدامها لأغراض زراعية في الشمال، على أثر اندلاع الحرب الأهلية. لقد ترك عقدان من هذه الحرب الرافعات، الأضخم من نوعها في العالم عرضة للصدأ في واحدة من أفقر المناطق في العالم. وعلى الرغم من بعض التحسن الذي طرأ على جونجلي في أعقاب الحرب، إلا أنها ما زالت تعتبر غير مستقرة وغير آمنة إلى حد كبير وذات تنمية محدودة إن استثنينا الصناعة النفطية٨. فالولاية تمتاز بتخلفها التنموي الشديد إذ لا يقوم إلا ٥ – ١٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن المدارس الابتدائية بالذهاب إلى المدارس و٢٥ – ٤٥ في المائة من السكان يستخدمون "مصادر مياه محسنة"١٠. فما كان متوفراً من خدمات محدودة سابقاً فقد تعرض الآن لمزيد من الضغط نتيجة لتدفق اللاجئين والنازحين داخلياً في العودة إلى مساكنهم عقب اتفاق السلام الشامل.

وتنافست أبان الحرب الأهلية شتى المجموعات القبلية على مدّ نفوذها والتحكم بالموارد بجونجلي. وكان "الجيش الأبيض" واحداً من هذه الكيانات، وهو مصطلح جامع لميليشيات شبه منظمة تتألف من شباب النوير المسلحين (أعمارهم تتراوح بين ١٤ – ٣٥). وكان الغرض الأصل من الجيش الأبيض على مستوى القرية حماية المجتمعات الأهلية من الهجمات التي يقترن كثير منها بالإغارة على الماشية والبحث عن مصادر المياه وحقوق الرعي وثارات انتقامية وكذلك افعال غير منضبطة لجنود ساخطين (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ٢٠٠٧، فقرة ٤؛ يونج، ٢٠٠٧أ).

وعلى الرغم من أن الجيش الأبيض لم يكن قط منظماً بصورة كاملة، إلا أنه انجر على نحو متزايد للدخول في الحرب الأهلية إذ أمدته كل من الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان بالأسلحة الصغيرة على أوقات مختلفة. وأضحت حيازة السلاح، بالتدريج، شعيرة من شعائر الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة عند ذكور النوير، مستعيضين بذلك عن أسلحة أكثر تقليدية مثل الرماح التي كان جزءاً من هذه الشعيرة لقرون. ولئن أمكن مقايضة أو شراء بنادق من طراز أي كي – ٤٧، فقد جرى الحصول على بنادق رشاش آلي من طراز PKM وقذائف آر بي جي وبنادق من طرازي G–٣ أو G–٤ بسرقتها من الجيش الشعبي لتحرير السودان او من الأهالي بعد القتال١١. وفي الحقيقة إن سعر الأسلحة في جونجلي يعكس العرض والطلب الشديدين على الأسلحة. لقد بلغ ثمن بندقية هجومية، مثلما تفيد تقارير، ١٠ بقرات في أواخر الثمانينات، وانخفض الثمن إلى حد ٣ بقرات بين سنتي ١٩٩٤ و٢٠٠٠ وظل السعر هكذا منذ ذلك الوقت١٢.

شكل انتشار الأسلحة عند الشباب من الذكور علامة ابتعاد عن الأعراف المحلية التقليدية التي تحرم حيازة البنادق على من يقل عمره عن ١٨ سنة. لقد ساهمت هذه الزيادة في القوة النارية في ارتفاع وتيرة المجابهات والتنافس الإثني في جونجلي (يونج، ٢٠٠٧أ) وكذلك تفاقم ضراوة هذه النزاعات (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧). فما لبثت حالة عدم الأمن المدني المتواصلة والإغارة على الماشية من غير هوادة والنزاعات الداخلية العشائرية والقبلية تمثل خطراً على الأمن البشري. فعلى سبيل المثال خلفت الاشتباكات المندلعة بين مورلي والنوير في أواخر شهر يوليو/تموز ومستهل شهر أغسطس/آب من سنة ٢٠٠٧، بحسب التقارير، بين ٦٠ إلى ٨٠ قتيلاً.

نزع سلاح المدنيين في جونجلي

قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بين ديسمبر/كانون الأول من سنة ٢٠٠٥ ومايو/أيار سنة ٢٠٠٦ بإدارة حملة نزع سلاح مدنيين قسرية في ولاية جونجلي١٣. وسعى فيها الجيش إلى إزالة الأسلحة من أيدي الرعويين المحليين ولا سيما لو نوير وهو أمر اعتبره العديد منهم قمعاً سياسياً. واجهت المبادرة منذ البدء مقاومة من قبل الجيش الأبيض، وخلال فترة برنامج نزع السلاح جمعت أكثر من ٣،٠٠ قطعة سلاح وقتل نحو ١٦٠٠ من جنود الجيش الأبيض والجيش الشعبي لتحرير السودان معاً – موت واحد مقابل استعادة قطعتي سلاح تقريباً (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧، ص٤). وأرجعت عملية اراقة الدماء إلى ضعف في التخطيط والتنفيذ وفي شراء داخلي محدود للاسلحة من لدن الوجهاء المحليين والمجتمعات المحلية.

وفي ضوء تزايد الاصابات الناجمة من مسعى الجيش الشعبي لتحرير السودان لانتشال الأسلحة، قامت الأمم المتحدة بالعمل بسرعة للتشجيع على قيام عملية نزع سلاح سلمية في مكان آخر من الولاية، وكان اتفاق لو – مورلي القائم على وقف لإطلاق النار في شهر أبريل/نيسان من سنة ٢٠٠٦ نقطة الانطلاق. وركزت الأمم المتحدة بدءاً، بامكانياتها المحدودة، على مقاطعة أكوبو، وانتفعت مبادراتها انتفاعة جلى من وساطة منظمات المجتمع المدني المحلية التي كان لها حضور واضح في المنطقة ولها قدرة على التلاحم مع الزعماء القبليين المحليين. ثم جرى التنفيذ عبر "لجان نزع السلاح" على صعيد المقاطعة ووحدة الولاية الإدارية والمجتمعات المحلية. أثمرت الحملة عن تجميع ١٢٠٠ – ١٤٠٠ قطعة من بنادق هجومية وبنادق رشاشة وقذائف قنابل صاروخية ومدافع هاون عاملة بحلول شهر أغسطس/آب سنة ٢٠٠٦. وعلى الرغم من أنه لا يمكن وصف حملة نزع السلاح هذه بـ"الطوعية" لأن التهديد بالقوة كان واضحاً، فما من أحد فقد حياته كنتيجة مباشرة لها.

ولما أجري المسح الأسري بحلول شهر يناير/كانون الثاني من سنة ٢٠٠٧، كانت سلطات ولاية جونجلي١٤ قد "نزعت سلاح" مناطق مقاطعات أكوبو، أيود، دوك، فانكاك، خورفيلوز، نيرول، شرق توك، أرور. وشرعت في عملية نزاع سلاح ثالثة لتقليل كم الأسلحة لدى مورلي، وهي قبيلة ما كانت قد اشتركت حتى تلك اللحظة في عملية نزع السلاح وكانت مهابة محليا بصورة خاصة١٥. وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) ولجنة جنوب السودان المعنية بنزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج (SSDDRC) من شهر يناير/كانون الثاني حتى نهاية شهر مايو/أيار من سنة ٢٠٠٧ الاشتراك بأربع وحدات إدارية ولائية لمقاطعة بايبور (غوموروك، فرتيت، ليكوانكولي، وبايبور)، اشتركوا كلهم في حملة "طوعية" جنباً إلى جنب منظمات المجتمع المدني المحلية. لقد جرت الحملة سلمياً وأثمرت عن جمع ١١٢٦ قطعة سلاح، عسكرية الطابع في معظمها (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧). لكن مورلي لم تنقطع عن الإغارة طوال الفترة كلها وبمساعدة خارجية في غالب الأمر.

إن التهديد بقيام حملة قسرية على مورلي وجماعات أخرى يبقى ماثلاً: إن القرار الصادر عن "اجتماع بناء الثقة" المعقود بشهر مايو/أيار سنة ٢٠٠٧ ببور، الذي حضره الزعماء المحليون والمفوضون، الزم السلطات المحلية بصراحة بعملية نزع سلاح سلمية في جميع أرجاء الولاية من شهري مايو/أيار إلى يوليو/تموز سنة ٢٠٠٧. وإن أخفق ذلك فستكون هنالك حملة قسرية. وأعيد تأكيد هذه النية في اجتماع امني مشترك للجنة جنوب السودان الأمنية ولجنة جونجلي الأمنية بتاريخ ١٨ أغسطس/آب سنة ٢٠٠٧ ١٦. إن حملة قسرية ثانية في جونجلي ستقع ذات يوم وأن هنالك مخاوف حقيقية من أنها إن وقعت فإنها ستزعزع أمن المنطقة كلها.

إذن هكذا جرى، من ناحية تقنية، "نزع سلاح" معظم جونجلي١٧ باستثناء مقاطعات بوتشالا وأجزاء من بور وبايبور. لكن تقارير الأمم المتحدة وعاملي المنظمات غير الحكومية تبين بأن حمل المدنيين للأسلحة كان واضحاً للعيان في أواخر سنة ٢٠٠٧. وأكدت ذلك الغارات والصدامات المسلحة: إن هذه الصدامات المندلعة من جديد بين لو نوير ومورلي تبين بأن الأخيرة ما زالت تحوز تسليحاً ذا شأن بالغ وأن لو نوير قد تكون قد أعادت تسليح نفسها من إثيوبيا، ربما، أو أنه لم يعمل على نزع سلاح أفرادها في المقام الأول. هذان السيناريوهان شديدا الاحتمال إذا عرفنا أن نزع أسلحة أفراد لو نوير في سنة ٢٠٠٦ تركتهم عرضة لخطر متواصل للهجوم عليهم.

إن إعادة التسلح المتواصلة والقيام بالغارات خلال حملة نزع الأسلحة وضعف الحماية التي منحت للمجتمعات المحلية المنزوعة السلاح – كل هذا يثير أسئلة أساسية تتصل بـ"نجاح" حملات نزع السلاح حتى الآن. ففي مطبوعات سابقة لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA) حللت هذه المبادرات، عبّر مشروع الأسلحة الصغيرة عن قلقه بخصوص الاقتصار على مقاربة عملية "نزع السلاح فقط" في جنوب السودان – سواء كانت قسرية أو "طوعية" – ولا سيما حين لا يتوفر الأمن للمجتمعات المحلية وحين لا تعالج الأسباب الجذرية (مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٧)، والخلاصات المستنبطة من مسح جونجلي في سنة ٢٠٠٧ تعزز هذا الرأي.

٤. أداة المسح وطرقه

تستمد آلية المسح التي طورت بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في منظمات أكاديمية وإغاثة إلى تقنيات راسخة في علم الأوبئة لدراسة معدلات الوفاة والأمراض والتعرض للأذى في المجتمعات المحلية المتضررة. شُكل الاستبيان بناء على الخبرة المكتسبة سابقا من مسح مشروع تقييم الأمن البشري في ولاية البحيرات (غارفيلد، ٢٠٠٧). يضم الاستبيان ١٤٠ سؤالاً تنقسم إلى فئات فرعية عديدة تغطي الأمن الحقيقي والمحسوس، توزع وتواتر التعرض للأذى، حيازة الأسلحة واستخدامها، ووسائل كسب العيش.

وقع الاختيار على القائمين بالمقابلات بالتشاور مع وجهاء المجتمع المحلي الذين لم يعمل أي منهم لصالح الحكومة المحلية، كما اشترك أغلبهم في حملات التطوير الاجتماعي وهم كذلك معروفون داخل مجتمعاتهم المحلية وخارجها. كان أحد مجري المقابلات يعمل في مجال الصحة الاجتماعية والآخر كان معلما محلياً، وبإمكان الجميع قراءة وكتابة اللغة الانجليزية واللغة المحلية السائدة على الأقل. بذلت جهود خاصة لتوظيف النساء بيد أنه لم يجر تأمين سوى ٣ نساء من أصل ١٩ ممن يقومون بإجراء المقابلات، و أبان التدريب عمل على تشجيع القائمين بالمقابلات الذكور على توظيف إحدى قريباتهم لمرافقتهم خلال جولات المسح، إذ سيساعد وجود امرأة على اكتساب معلومات تفصيلية من مصادر نسائية.

أختير ١٦ من القائمين بالمقابلات (من المجتمعات المحلية) من أربع مقاطعات خضعت مسبقا لعملية نزع السلاح (أيود، داك، نيرول، أورور). وكان من المتوقع أن تغطي المقابلات كل من المجتمعات الحضرية والريفية في منطقة عمليات كل منهم١٨. وكان على كل واحد منهم اتمام ٥٠ مقابلة في ٢٠ مجتمعاً محلياً يمكن الوصول إليها مشياً أو بواسطة الدراجة الهوائية. والقائمون بالمقابلات هم، في جميع هذه المقابلات، من السكان المحليين والجماعة الإثنية السائدة. ففي بايبور التي كانت بدأت وقتها تخضع لحملة نزع السلاح أقل قسرية إلى حد ما، قام ٣ موظفين ذكور من منظمة SALF، وهي منظمة محلية للسلام والتنمية، بعملية إجراء المقابلات. قائد الفريق كان من المنطقة وهو إثنياً من مورلي، في حين كان الآخران ينتميان إلى عرقيات أخرى. خضع كافة القائمين بالمقابلات إلى تدريب دام ثلاثة أيام في موقع مركزي قبل أن يعودوا إلى مجتمعاتهم المحلية لإجراء المقابلات في الأيام العشرة التي تلت ذلك.

لم يبلغ العدد الإجمالي للمقابلات ١٠٠٠ مقابلة، لعدم قدرة اثنين من القائمين بالمقابلات على إكمال حصة كل منهما البالغة ٥٠ مقابلة، كما يعتقد بأن أحد القائمين بالمقابلات سجل معلومات مشكوكاً فيها وتم اقصاؤها من قاعدة البيانات ليستقر العدد النهائي على ٨٨٠ مقابلة.

اختيرت المجتمعات المحلية التي تضمنتها العينة وفق معايير فنية (لوجيستية)، فلم تكن هنالك سوى عربة نقل واحدة فقط (وتحتم إحضارها من ولاية أخرى)، وبحكم صعوبة الوصول إلى أغلب المجتمعات المحلية بواسطة السيارة لانعدام الطرقات أو الجسور، تحتم اختيار المجتمعات المحلية الكائنة على الطرق الثلاثة الرئيسية في الولاية أو بالقرب منها. وبالفعل، فعندما غدا أحد هذه الطرق

غير سالك استغرقت زيارة الإشراف من يومين إلى ثلاثة أيام. والمجتمعات المحلية الحضرية لا تضم في معظمها إلا أقل من ٥٠ مجمعاً عائلياً بقليل.٢٠

صممت العينة في المنطقة الحضرية عبر رسم دائرة متخيلة على المنطقة التي تتركز فيها المجمعات العائلية، ثم يعين مركز هذه الدائرة للبدء بعملية اختيار اتجاه المسح. فمن مركز الدائرة يدير القائمون بالمقابلات قنينة ويسيرون في الاتجاه الذي تستقر عليه فوهة تلك القنينة، واضعين علامات على من سيشارك من الأسر التي يمرون بها في طريقهم. وعند وصولهم إلى مشارف البلدة يعودون إلى مركز البلدة لتكرار هذه العملية إلى أن ينجزون ٢٥ مقابلة مع الأسر. وأعاد أغلب القائمين بهذه المقابلات ذلك ثلاث مرات لإتمام الحصة المطلوبة. واتبع إجراء مماثل لتحديد المناطق الريفية المتفرعة من المراكز الحضرية بغية ضمها إلى المسح.

ووجب تعديل هذا الإجراء أثناء عملية إجراء المقابلات: فقد استعيض عن المناطق المختارة بأسلوب "القنينة" بأخرى ريفية جديدة لانتقال العائلات التي اختيرت سابقاً لرعي المواشي، أو خشية من التعرض للهجمات. دّون القائمون بالمقابلات ترقيماً بالأسر المزارة والمنازل الفارغة والأسر التي أبت المشاركة في المسح. جمع المشرف هذه البيانات وحللها. وكان ما يقرب واحد في المائة من مجموع عينة العائلات المشمولة في المسح رفض المشاركة.

إطاررقم ١ التحديات التي واجهها المسح

التحديات اللوجستية. معظم جونجلي غير سالكة حيث يتعذر اجتياز بعض الطرق، والبعض الآخر السالك منها يقطع بمعدل سرعة ١٠ كيلومترات في الساعة. استطاع عاملو مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان من بلوغ ٥ مما مجموعه ١١ مقاطعة في الولاية، منها المناطق الرئيسية التي يعمل بها فريق الـ(HSBA) وشركاؤهم من المنظمات غير الحكومية. إن محدودية النقل والعزلة والمسافات عنت حتمية تعرض القائمين بالمقابلات للمشاق بغية الوصول إلى المناطق الريفية. وما كان بالامكان القيام بأكثر من زيارتين للإشراف لأن انجاز دورة كاملة يستغرق ثلاثة أيام.

نقص المعلومات الجعرافية والديمغرافية. لم يجر وضع بعض اقسام ولاية جونجلي في الخارطة بشكل كاف، فهذه الخرائط، التي من المفترض أن تكون موثوقة والحاوية على طريق سريع اساسي ما عاد موجودا، تطيل كثيراً الأوقات التي تستغرقها زيارات الإشراف. إن نقص البيانات الديمغرافية جعل من المستحيل تأسيس ردود ذات قواسم مشتركة. ومثلما لاحظنا أعلاه فقد أفضت هذه المشكلة إلى تركيب عينة غير عشوائية.

الحاجة إلى الإشراف. وقع الاختيار لإجراء المقابلات في ولاية جونجلي على من هم أكثر مهارة بشكل عام من الذين وقع عليهم الاختيار في المسح السابق (ولاية البحيرات)، كما أن أداءهم أتسم بالجودة. وفي حال وقوع أخطاء في الاستمارات خلال زيارات الإشراف يعود القائمون بالمقابلات لاستكمال أو تصحيح

المعلومات المطلوبة. ومما لا شك فيه أن بعض الأحداث الحساسة لم توف كامل حقها لنقص فرص القيام باشراف محكم إضافي.

معلومات حساسة الطابع مطلوبة. عالج المسح مواضيع بعضها غير مألوف وجديد على من يقومون بالمقابلات وعلى من أجريت المقابلات معهم على حد سواء. وكان هنالك تردد على نحو خاص في مناقشة العنف ضد الزوجات والأطفال. أجرى المقابلات بشكل أساس من يعرفون محلياً بقادة المجتمع المدني. وكان من المهم بمكان في ولاية البحيرات أن يقوم أشخاص محليون بإجراء المقابلات لكسب ثقة الأهالي. ومن المهم أيضاً في جونجلي ظهور المشرف الأجنبي للتشديد على الطابع الحيادي للمعلومات المعطاة والحفاظ على سريتها.

دقة الردود. ليس هنالك من سبيل لمعرفة دقة الأجوبة، لكن ثمة آليات منطقية متضمنة في المسح لتبيان الانسجام في الأجوبة، فمع كل مسح خاص بالتعرض للأذى يمكن أن يقلل المستجيبون أو يبالغون في عدد الحوادث التي وقعت١٩.

٥. البيانات الديموغرافية للمسح

سعى المسح لإنتاج عينة عشوائية من المستجيبين ينتمون إلى عينة ممثلة للمقاطعات. لقد تمت إدارة وتسجيل وإجراء ٨٨٠ مقابلة بشكل ناجح، حوالي ٤٧١ منها (ما نسبته ٥٣,٥ في المائة) عملت في مناطق حضرية أو شبه حضرية، في حين أن ٤٠٩ مقابلات (ما نسبته ٤٦,٥ في المائة) تمت مع سكان الريف (انظر جدول رقم ١). ما يجدر ملاحظته أن ٥٨ في المائة (عدد= ٨٥٢) من جميع العائلات أفادوا بأنهم عاشوا في نفس المنطقة لأكثر من أربع سنوات.

تتنوع الآليات داخل الأسر تنوعاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، يقدر معدل عدد التوكول (أكواخ دائرية نموذجية) العائدة لمجمع عائلي بثلاثة تقريبا (عدد= ٨٧١). وكان لدى ١٤ في المائة من المستجيبين توكول واحد، ولدى ٩ في المائة (عدد = ٨٧١) أكثر من خمسة.

جهد المسح لإصدار عينة متوازنة ومتساوية للمستجيبين من كلا الجنسين. وفي ختام الأمر، شارك في المسح ٤٨٨ (ما نسبته ٥٥,٨ في المائة) من الإناث، و٣٨٧ (ما نسبته ٤٤,٢ في المائة) من الذكور (انظر جدول رقم ٣). ويمكن اعتبار أغلب المستجيبين راشدين: قال ٦٢ في المائة منهم (عدد= ٨٧١) إن أعمارهم تتراوح بين ٢٥– ٤٠ سنة، ومتوسط معدل العمر الذي قال به المستجيبون هو ٣٧ سنة. كما إن ٥ في المائة فقط من المستجيبين تقل أعمارهم عن ٢١ سنة و٩ في المائة تجاوزوا الخمسين سنة. واستغرق معدل مدة كل مقابلة ٣٢ دقيقة تقريبا.

عكس المسح عينة غير متجانسة إثنيا، فخارج بايبور قدم نحو ٥٣ في المائة (عدد = ٦٨٧) من المستجيبين انفسهم باعتبارهم من النوير، و٢٧ في المائة من الدينكا، و٩,٦ في المائة من قوار نوير، و٨ في المائة من لو نوير، و٣ في المائة اعتبروا أنفسهم أنهم ينتمون إلى فرع من قبيلة نوير. واعتبر المستجيبون في بايبور ذاتها (عدد =١٣١) أنفسهم من مورلي.

ومعدلاً يعيش ٩ أفراد من العائلة (عدد= ٨٧٦) في منزل واحد، منهم ٣,٦ أطفال. وأوضح المستجيبون أنه في الـ٢٤ شهرا منذ اتفاق السلام الشامل (يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥)، اضيف ما معدله ٣,٥ أفراد على العائلة إما بسبب قدومهم من مناطق أخرى أو بسبب وقوع ولادات، في حين ارتحل ٢,٥ منهم بعيداً أو وافتهم المنية. وأفاد ٥٧ في المائة (عدد =٨٥٣) أن طفلا واحد على الأقل يذهب إلى المدرسة حالياً.

كان الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمستجيبين ممثلاً نموذجياً إلى حد ما للولاية ككل. لقد اعتبر نحو ٦١,٧ في المائة (عدد =٨٥٩) منهم أنفسهم أفقر من معظم السكان الآخرين في مجتمعهم المحلي، بينما حسب ٣٢,٤ في المائة (عدد =٨٥٩) أنفسهم على ذات المستوى من الثراء مع أقرانهم في المجتمع المحلي. وفي بايبور وصف ٥٠,٣ في المائة من المستجيبين أنفسهم بأنهم أفقر من المتوسط، في حين ارتفعت هذه النسبة خارج بايبور إلى ٦٤,٢ في المائة (عدد=٧١٠).

٦. نتائج المسح

الشعور بالأمن عقب اتفاق السلام الشامل

سعى المسح الأسري لمشروع تقييم الأمن البشري في السودان إلى تقدير حجم التعرض للأذى عند سكان جونجلي في الفترة التي أعقبت اتفاق السلام الشامل (يناير/كانون الثاني٢٠٠٥ – يناير/كانون الثاني٢٠٠٧). وطلب من المستجيبين الافصاح عن آرائهم في أنواع الجرائم والمشاكل المتعلقة بالعنف ومدى تكرارها في مجتمعاتهم المحلية بعد اتفاق السلام الشامل. وتبعا للغالبية العظمى من المستجيبين، فإن السطو المسلح هو أكثر الأحداث وقوعاً (٤١,١ في المائة)، ثم السطو من دون سلاح (١٧,٦ في المائة). كما كان العنف المنزلي ضد كل من النساء والأطفال ملحوظاً وإن لم يبلغ عنه بصورة كافية (أنظر شكل رقم ١).

وعند السؤال عن التجارب الأسرية (مقارنة بالتجارب الشخصية) منذ اتفاق السلام الشامل، تباينت النتائج بشكل ما (أنظر شكل رقم ٢)، إذ أفاد (٦٥,٢ في المائة، عدد= ٨٧٧)٢٢ بأن السرقة هي من أكثر الحوادث العنيفة تكراراً ، وبعدها تأتي حالات العراك مع شخص خارج المجمع (٥٤,٣ في المائة، عدد= ٨٧٩)٢٣، ثم ٢٣ حالة عراك داخل المجمع (٤٥,٣ في المائة، عدد= ٨٧٧)٢٤، وحالات هجوم أخرى (٤٥,٥ في المائة، عدد =٨٧٦). وتضمنت الحوادث الأخرى حالات وفاة عمداً او بغير عمد (٦٢,٢ في المائة، عدد = ٨٧٨)٢٥، لذلك هنالك تمييز مهم بين تعرض الأسر والأفراد للأذى.

تتنوع كثيرا أنماط التعرض للأذى في بايبور عند مقارنتها بمناطق أخرى جرى مسحها (انظر جدول رقم ٤). كما أنه من الجدير بالملاحظة انخفاض نسبة التبليغ عن الحوادث الفعلية، وحالة الإحساس العالية بعدم الأمن في بايبور بالمقارنة مع المناطق الأخرى في الولاية.

ومن الصعب جدا إجراء عملية تقييم متوازنة ومقارنة بين بايبور ومقاطعات أخرى. وبما إن جميع البيانات المسجلة في مسح التعرض للأذى تعتمد اعتماداً مطلقاً على تقارير شفهية (جهاز تشريح الجثث) لا يمكن التحقق منها بشكل مستقل من قبل السجلات الرسمية (إذ لا وجود للغالبية منها)، فإنه من الصعوبة الشديدة تأكيد ما أن كانت نتائج المسح تمثل فروقاً حقيقة أو متأثرة بفروق حقيقية في الآراء الثقافية وأساليب التواصل بين مختلف السكان.

ثم سئل المشاركون عما إذا ما تحسنت حالة الأمن، أم ظلت كما هي، أم أنها ساءت منذ اتفاق السلام الشامل (انظر جدولي ٥ و٦). وارفق سؤال في نهاية الاستبيان صيغ لاستخراج أجوبة مشابهة (وقابلة للمقارنة).

ثمة فروق واضحة في حالة الأمن داخل وخارج بايبور، إذ شعر نحو ثلثي المستجوبين (٦٣,٩ في المائة، عدد=٦٤٥) بأن حالة الأمن أفضل خارج بايبور فيما اعتبر ١٤ في المائة منهم أن الوضع الأمني على حاله مثلما كان قبل اتفاق السلام الشامل (انظر جدول رقم٧). وأفادت الغالبية العظمى (٨٣ في المائة) من

المستجوبين خارج بايبور بأن الوضع الأمني قد ساء في المجتمعات المحلية لموتوت وبانيانغ ويواي.

أما في بايبور فقد انقسمت الآراء بشكل متساو بين أولئك الذين يزعمون بأن الوضع الأمني قد تحسن (٣٨,٢ في المائة، عدد= ١٤٤) وأولئك الذين يزعمون أن الوضع الأمني على حاله (٣٨,٢ في المائة). والملاحظ أن ٥٣,٥ في المائة قالوا إن الوضع الأمني "لم يتغير" أو أنه " أكثر سوءاً" (انظر جدول رقم ٨).

وكما يبدو فثمة مشاعر مختلفة حول آثار عملية نزع السلاح في جونجلي. ففي بايبور أبدى ١٢,٧ في المائة من قلقهم إزاء كونهم "أقل أمنا" تحصيلاً لانخفاض في حيازة الأسلحة النارية – على الأغلب بسبب الهجمات الخارجية على المجمع وبسبب عدم توفير السلطات المحلية الحماية لهم. ومن الجدير بالملاحظة أنه في جميع المجتمعات المحلية، أفاد نحو ١٨ في المائة بأن تخفيض عدد الأسلحة النارية لن يؤثر إلبتة على حالة الأمن (انظر شكل ٣).

توزع التعرض للأذى وتكراره

أغلب حوادث التعرض للأذى شيوعا بين الأسر والمستجوبين هي السرقة ثم العراك فالهجمات. ويبرز شكل رقم ٤ ادناه كم حوادث التعرض للأذى التي جرى الإبلاغ عنها لأفراد الأسرة كافة. لقد تعرض نحو ٨٥ في المائة (عدد =٧٦٧) من الأسر التي شاركت في المسح لحادث مؤذ واحد على الأقل منذ اتفاق السلام الشامل. كما تعرض ٢٧,٢ في المائة (عدد =٦٣٧) من المستجوبين للأذى أكثر من مرتين. وتظهر الاستجابات ارتفاعاً نسبياً في كمّ معدل الوفيات رغم صعوبة تحديد ما إن كان هذا الارتفاع ناجماً عن حوادث التعرض للأذى أم عن وفاة طبيعية.

ومن المهم ملاحظة إن هنالك تنوعاً جغرافياً ملحوظاً في حوادث التعرض للأذى. وعلى الخصوص ثمة تنوع ملحوظ في معدل حوادث التعرض للأذى طبقاً للمقاطعة (انظر جدول رقم ٩).

ومن المفارقة، أن تظل بايبور، الكائنة في أراضي مورلي، محتفظة بسلاحها وأقل عرضة للهجمات. ومن المرجح أن وجود كم كبير من الأسلحة يحول دون وقوع حوادث التعرض للأذى.

ولئن كانت قدرة المشاركين على تأريخ الحوادث ضعيفة في مثل هذا النوع من المسوح، فيمكن لتاريخ وسطي منذ حصول آخر حادث أن يساعد على تفحص المعلومات المتوافرة حول عدد الحوادث. وتظهر النتائج اتساع المدة التي تم التبليغ فيها عن آخر حادث وفاة، لكون هذا حادثاً نادر الحدوث (انظر شكل رقم ٥).

ومن المؤشرات المفيدة على نسبية الأمن هي السير وحيداً والشعور بالأمان في أوقات مختلفة من النهار. لقد خلص المسح إلى أن غالبية المستجيبين يشعرون بالأمان عند السير لوحدهم أثناء النهار، بيد أن هذا الإحساس يتدنى بصورة كبيرة فيما يتصل بالسير ليلاً (انظر شكل رقم ٦).

حيازة الاسلحة واستخدامها

وجد المسح أن المسدس أو البندقية هو السلاح الأكثر شيوعا حمله محليا في الفترة السابقة على اتفاق السلام الشامل، ثم يليه الأسلحة ذات الشفرات الحادة (أنظر شكل رقم ٧). وغدت العصا السلاح الأكثر حملاً في الولاية منذ اتفاق السلام الشامل.

هذه النتائج عرضة إلى تحيز في عملية الاختيار، إذ أن الاقرار بحمل مسدس في الحقيقة عمل نادر نسبيا٢٩. ومع ذلك، فإنه ضمن الـ١٣,٤ في المائة (عدد = ١٧١) من المستجوبين الذين اقروا امتلاكهم أو امتلاك عائلاتهم بندقية أو بندقية صيد، فقد جاءت بندقية أي كي – ٤٧ باعتبارها أكثر الأسلحة النارية اقتناء (انظر شكل رقم ٨). وينبغي الانتباه إلى الصعوبة التي تشوب المدى التي تعكس فيه هذه النتائج الواقع بشكل دقيق: فمن المرجح أن زيادة العقوبات المقترنة بحمل السلاح (وضد أولئك الذين لم يسلموا أسلحتهم) يحدد مدى مصداقية هذه النتائج.

وعلى الرغم من ذلك، علقت نسبة كبيرة من المستجوبين في المسح على ملاءمة أنواع معينة من السلاح. وتخصيصاً، أجاب ٧٥ في المائة (عدد=٦٦٠) من جميع المستجوبين عن السؤال المتصل بعدد الأسلحة النارية الأكثر مواءمة والمرادة لحماية العائلة وقطيع الحيوانات. ومن هؤلاء أجاب ٧٨,٣ في المائة (عدد=٦٦٠) أنه من الأفضل امتلاك سلاح ناري واحد أو أكثر. وفي بايبور حيث أجاب ٦٩,٨ في المائة (عدد=١٠٤) عن هذا السؤال، اعتقد نحو ٨٠ في المائة منهم أنه من الأفضل امتلاك سلاح ناري أو أكثر (٧٩,٨ في المائة). ومن القلة التي أجابت عن السؤال المتعلق بحيازة السلاح الحقيقية، فإن ٩٠,٧ في المائة (عدد= ١٥٠) ممن يعيشون خارج بايبور و٩٢,١ في المائة (عدد =٣٨) من القاطنين في بايبور، اعترفوا بحيازتهم لسلاح ناري واحد على الأقل (انظر جدولي رقم ١٠ و١١)٣٠.

على الرغم من تدني معدلات التبليغ الذاتية عن ملكية السلاح، فإن جزءاً متواضعاً نسبيا من المستجيبين يعتقد أن حيازة الأسلحة النارية ما لبث أمرا شائعا. ويظن نحو ٨,٦ في المائة (عدد= ٦٤١) من كل المستجيبين في خارج بايبور و٣,٦ في المائة (عدد= ١٤٠) من داخل بايبور، أن لدى جميع المجمعات تقريبا سلاحاً نارياً. ويظن ٥,٥ في المائة (عدد= ٦٤١) من خارج بايبور و٢٢,١ في المائة (عدد= ١٤٠) من داخل بايبور، بأن لدى أكثر من نصف المجمعات سلاحاً نارياً.

كما تنوعت الإجابات بتنوع الموقع الجغرافي في الرد على سؤال يتصل بما إن كان هنالك الكثير من الأسلحة ولمن تعود. لقد أوضح، على سبيل المثال، ١٣,٣ في المائة من خارج بايبور أن هنالك وفرة كبيرة من الأسلحة النارية في مجتمعاتهم المحلية. وشاطرهم ١٦,٨ في المائة (عدد=١٤٣) من بايبور الاعتقاد نفسه. وبالمثل اعتقد ٤٢,٥ في المائة (عدد=٥٦٩) من خارج بايبور بأن المجرمين هم من أحوج الناس إلى نزع سلاحهم بشكل عاجل. وفي بايبور، اعتقد ٣٩ في المائة (عدد= ١٧٧) من السكان بأن المدنيين هم من أحوج الجماعات إلى نزع سلاحها.

وأبدى السكان، في الحقيقة، قلقاً بالغاً حيال شيوع الأسلحة الصغيرة. وبالرد على ترتيب الأولويات، قال ٢٢ في المائة من جميع المستجوبين أن الأسلحة النارية هي "أكثر الأمور إثارة للقلق"، فيما أضفى ٢٠

في المائة الأولوية على التعليم. وأفاد ٢٨,٦ في المائة (عدد =٧٢٧) من خارج بايبور بأن "شرطة أفضل" هو شرط لتحسين الوضع الأمني العام. وشعر، على سبيل المقارنة، ٣٢,٢ في المائة (عدد= ١٤٩)٣١ في بايبور بأن وجود "شرطة أفضل" سيحسن الوضع الأمني العام. وما يستأثر بالاهتمام هو إن ٣ في المائة فقط من سكان بايبور يشعرون بأن "جيشاً أفضل" سيحسن من حالة الأمن.

زعمت الغالبية العظمى من المستجوبين أنهم نزعوا أسلحتهم خلال عملية نزع السلاح، إذ زعم، مثلاً، ٧٣,٢ في المائة (عدد= ٦٧٢) من خارج بايبورأن عائلاتهم كانت قد سلمت إلى السلطات سلاحا واحدا على الأقل منذ اتفاق السلام الشامل. وأفاد نحو ٤٨,٥ في المائة (عدد=٦٠٧) تخليهم عن أكثر من سلاح واحد. ورغم إن معظم المستجيبين شعروا بأن عملية نزع السلاح كانت قد أسهمت في تحسين الأمن، إلا أن ما يقرب من ٢٣,٥ في المائة (عدد =٦٦٨) من خارج بايبور قالوا إن عملية نزع السلاح قد أفضت، فعلياً، إلى توليد مزيد من القتال.

وما يبعث هنا على تفاؤل أكبر ظهور عزم شديد، كما يبدو، للإبلاغ عن حوادث العنف. وبالفعل أجاب معظم المستجيبين (٦٤,٨ في المائة) بأنهم "سيخبرون الشرطة" لما سئلوا بمَ سيتصلون في حال تعرض عائلاتهم لهجوم (انظر شكل رقم ٩).

٧. الخلاصة

إحدى الخلاصات المهمة لهذه الدراسة إنه على الرغم من مثول المخاطر الأمنية المتواصلة، إلا أنه يمكن الشروع في مسوح منهجية على الصعيد الأسري في مناطق نائية وغير مستقرة. ولئن تميزت العوائق الفنية واللوجستية بصعوبتها الشديدة، فإن المعدل العالي للاستجابة للأسر، التي اتخذت عينة، في جونجلي يكشف أنه بالتحضير والتنسيق المناسبين وبمشاركة أفراد مختارين محلياً ودعم شركاء من المجتمع المدني موثوق بهم، يبدي الأفراد استعداداً للدخول في مناقشة مواضيع ذات طبيعة شخصية جداً وحساسة في ما يتصل بأمنهم الشخصي وأمن عائلاتهم ومجتمعاتهم.

وعلى الرغم من ما يأتي به السلام من منافع، إلا أن المجتمعات المحلية في جونجلي ما لبثت تعاني من اضطرابات على نحو منتظم متمثلة في شكل لصوصية ونزاع مع المجتمعات المحلية المجاورة. وفي هذا السياق وفي ظل انعدام وجود جهاز ولائي رادع، فإن اكتساب الأسلحة الصغيرة واستخدامها جزء لا يتجزأ من الدفاع الذاتي والحفاظ على سبل المعيشة.

ولئن تمخضت حملات نزع السلاح في جونجلي عن تسلم كم كبير من الاسلحة وتضييق خناق مجال الحصول عليها لفترة، فمن المستحيل الحكم على مقدار نجاح هذه الحملات من دون قاعدة بيانات شاملة عن عدد الأسلحة التي ما زالت بحوزة المجتمعات المحلية نفسها. ولكن من الواضح أنه لا يمكن الحكم على النجاح بمقدار كم الأسلحة المجموعة فقط، إذ ينبغي حساب "أثمان" هذه الحملات من حيوات بشرية مفقودة وتشريد أصاب الساكنين وضرر لحق بالنظام الإيكولوجي الهش لانقلاب الولاءات في المناخ الحساس لما بعد اتفاق السلام الشامل.

ولئن أفاد الأهالي بأنهم على استعداد لنزع أسلحتهم، فإنهم غير مستعدين، وهذا مفهوم، للبقاء

عزل في مواجهة هجمات آخرين ما كانوا قد خضعوا بعد لعملية نزع سلاح، أو غير مستعدين للاشتراك كاملاً في الحملات. وهكذا فإنه حتى في المناطق "المنزوعة السلاح"، كما يبدو، قد تحدث عملية إعادة تسليح (أو تخبئ المجتمعات المحلية الأسلحة خلال الحملات)، ولهذه الاسباب فإن "المكاسب" المتصورة الناشئة من الحملة قد تكون قصيرة الأجل.

تحتاج أي استراتيجية لنزع السلاح في جنوب السودان إلى إدراك أنه ما لم تتخذ ترتيبات أمنية كافية فإن هذا النمط سيعيد نفسه. كما إنه من الجلي أنه ينبغي أن تجرى عملية نزع السلاح في سياق نهج متكامل وشامل لأمن المجتمعات المحلية. كما ان استراتيجيات طويلة الأمد لتسوية الصراع تعالج الأسباب الجذرية وكذلك عمليات نزع سلاح قائمة على التبادل وحملات إعلامية تقوم على المشاركة للفوز بالثقة ، هي أمور ضرورية.

ما زالت حكومة جنوب السودان في بداية حملتها لنزع سلاح المدنيين. وبما إن حملاتها ستتواصل في جميع أرجاء جنوب السودان فينبغي لها أن تتعلم من تجربتها في جونجلي من أجل تطوير استراتيجية نزع سلاح شفافة وإطار قانوني بحيث يتمكن المجتمع الدولي من دعمها. وسيكون الالتزام بعدم الانخراط في حملة وحشية وقمعية مثل تلك التي وقعت في جونجلي سنة ٢٠٠٦ ، خطوة واعدة.

جدول رقم ١ المستجيبون حسب التوزع الريفي/الحضري

	عدد	النسبة المئوية
مشروع حضري	١٧٤	٥.٣٥
مشروع ريفي	٨٨٤	٥.٦٤
المجموع	٠٨٨	٠.٠٠١

الأسر المشتركة كانت متوزعة بالتساوي نوعاً ما على المقاطعات الخمس التي شملها المسح، وقدمت مقاطعة داك أكثر المسوح كمالاً (عدد = ٢٠٤) ونيرول الأقل (عدد = ١٤٧) (انظر جدول رقم ٢). نلفت الانتباه إلى أن مقاطعة داك كانت تعرف سابقاً بـ«شمال بور»، ومقاطعة «أرور» بـ«ورور»[٢١].

جدول رقم ٢ الأسر التي تناولها المسح في جونجلي حسب المقاطعة

المقاطعة	المجتمع المحلي	عدد المقابلات
أيود (عدد = ٢٠٢)	أيود	٠٥
	موكوك	١٥
	باجيك	٠٥
	واو	٥٢
	وول	٦٢
داك (عدد = ٤٠٢)	داك بيول	١٥
	باديت	٢٥
	باغاك	١٥
	بانياغ	٠٥
نيرول (عدد = ١٤٧)	ماجوك	٩٤
	وات	٨٤
	لانكين	٠٥
بايبور (عدد = ١٩٤)	بايبور	٩٤
	فيرثاياث	٠٣
	غوموروك	٥٣
	ليكوانكولي	٥٣
أرور (عدد = ١٥٦)	بيريري	٤٤
	بلتشول	٢٥
	يواي	٥١
	موتوت	٥٤
مفقود		٢٢
المجموع الكلي		٨٥٨

جدول رقم ٣ جنس المستجيبين الأساسيين

	عدد	النسبة المئوية
مشروع ذكر	٧٨٣	٢.٤٤
مشروع انثى	٨٨٤	٨.٥٥
المجموع	٥٧٨	٠.٠٠١
مفقود	٥	
المجموع الكلي	٠٨٨	

شكل رقم ١ أنواع العنف الأكثر وقوعاً منذ اتفاق السلام الشامل

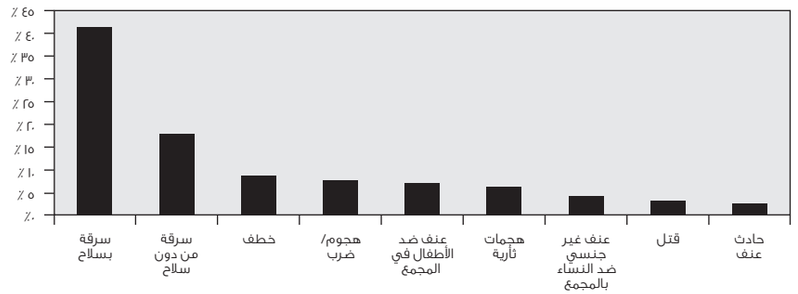

شكل رقم ٢ الأسر التي أبلغت عن تعرضها لحادث أذى منذ اتفاق السلام الشامل

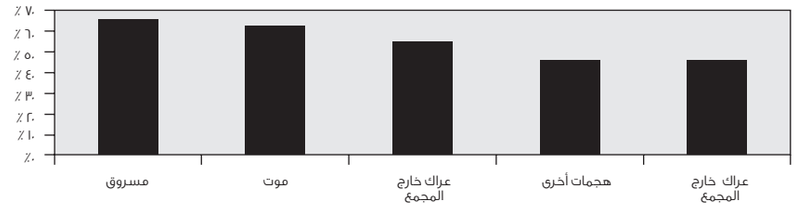

جدول رقم ٤ تعرض للأذى منذ اتفاق السلام لشامل: بايبور ومناطق أخرى

	جونجلي باستثناء بايبور (٪)	بايبور (٪)
عراك مع أحد ما خارج مجمع العائلة	٥.٠٦	٥.٥٢
عراك مع أحد ما داخل مجمع العائلة	٨.٣٥	٧.٤
سرقة	٠.٢٧	٠.١٣
هجومات أخرى	٦.١٥	٠.٦١
هجوم مميت	٣.٧٦	٩.٨٣

جدول رقم ٥ منذ اتفاق السلام الشامل: هل تعتقد أن الأمن تحسن أو ساء؟ (العدد=٨٧٧)٢٦

	عدد	النسبة المئوية
مشروع أحسن	٨٨٥	٠.٧٦
على ذات الوضع	٩٤١	٠.٧١
أسوأ	٩٠١	٤.٢١
غير متأكد، يتحسن ويسوء	٣٢	٦.٢
لا أعرف	٦	٧.٠
رفض الإجابة	٢	٢.٠
مفقود	٣	
المجموع الكلي	٠٨٨	٠.٠٠١

جدول رقم ٦ هل الوضع الأمني في هذا الجزء من جونجلي أحسن أو اسوأ مما كان عليه قبل اتفاق السلام الشامل؟ (العدد=٧٩١)

	عدد	النسبة المئوية
مشروع أحسن	٧٦٤	٠.٩٥
على ذات الوضع	٦٤١	٥.٨١
أسوأ	٠٤١	٧.٧١
لا أعرف	٩٢	٧.٣
رفض الإجابة	٩	١.١

المجموع	١٩٧	٠.٠٠١
مفقود	٩٨	
المجموع الكلي	٠٨٨	

جدول رقم ٧ هل الوضع الأمني في هذا الجزء من جونجلي أحسن أو اسوأ مما كان عليه قبل اتفاق السلام الشامل؟ (باستثناء بايبور)٢٧

	عدد	النسبة المئوية
مشروع أحسن	٢١٤	٩.٣٦
على ذات الوضع	٠٩	٠.٤١
أسوأ	٧١١	١.٨١
لا أعرف	٧١	٦.٢
رفض الإجابة	٩	٤.١
المجموع	٥٤٦	٠.٠٠١
مفقود	٢٨	
المجموع الكلي	٧٢٧	

جدول رقم ٨ هل الوضع الأمني في هذا الجزء من جونجلي أحسن أو اسوأ مما كان عليه قبل اتفاق السلام الشامل؟ (بايبور فقط)٢٧

	عدد	النسبة المئوية
مشروع أحسن	٥٥	٢.٨٣
على ذات الوضع	٥٥	٢.٨٣
أسوأ	٢٢	٣.٥١
لا أعرف	٢١	٣.٨
المجموع	٤٤١	٠.٠٠١
مفقود	٥	
المجموع الكلي	٩٤١	

شكل رقم ٣ هل التقليل من وجود الاسلحة النارية سيجعل حياة الناس أكثر أماناً أو أقل أمانا؟ (عدد=٨٤٣)

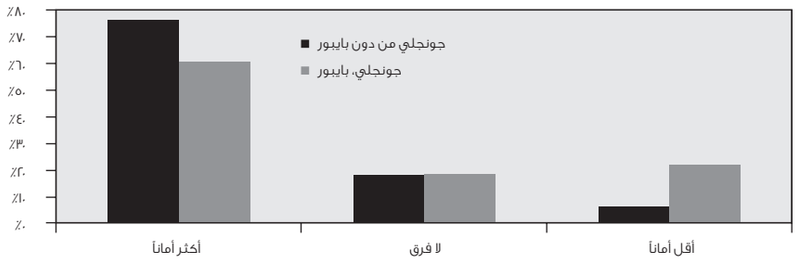

شكل ٤ عدد حوادث التعرض للأذى لكل عضو أسرة

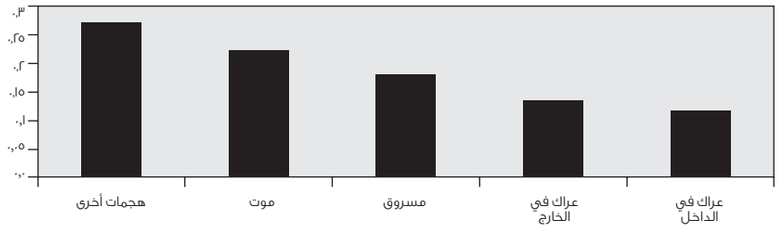

جدول رقم ٩ حوادث التعرض للأذى حسب المقاطعة٢٨

المقاطعة	عدد الحوادث	عدد الساكنين	المعدل الوسطي للتعرض للأذى لكل شخص
أيود	٢٠١٢	٤٢٩١	٥.١
داك	٨٥٢١	٩٣٥١	٢٨.٠
نيرول	٢٨٨	٧٧١١	٥٧.٠
أورور	٩٢٦١	٧٩٦١	٦٩.٠
بايبور	١٩٢	٤٤٣١	٢٢.٠

شكل رقم ٥ الأشهر التي مرت منذ حادث العنف الأخير

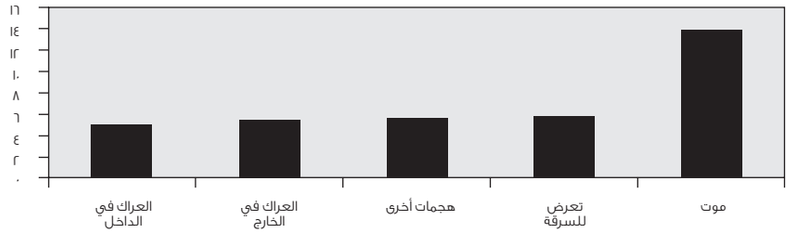

شكل رقم ٦ الأحساس النسبي بالأمان عند السير وحيداً

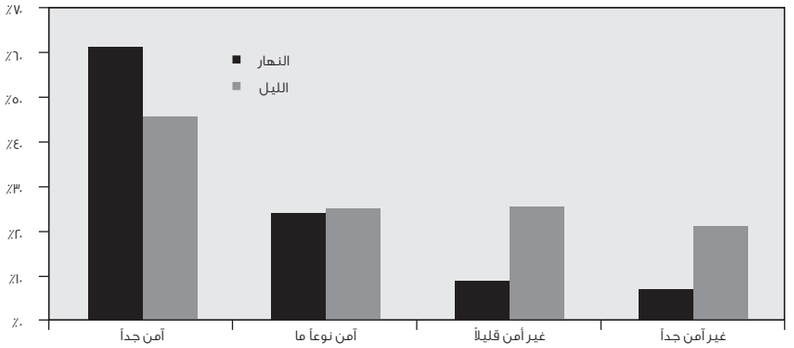

شكل رقم ٧ **السلاح المحمول عند السفر**

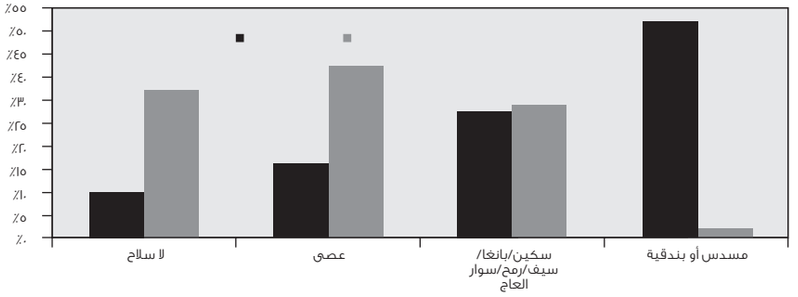

شكل رقم ٨ **الأسلحة النارية التي تحتفظ فيها الأسرة**

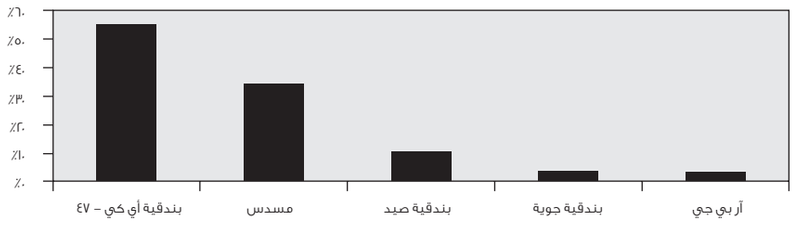

جدول رقم ١٠ ما عدد قطع الأسلحة النارية التي تحوزها عائلتك؟ (باستثناء بايبور)

عدد قطع السلاح لكل عائلة		العدد	النسبة المئوية
مشروع	٠	٣١	٧.٨
	١	٥٧	٠.٠٥
	٢	١٢	٠.٤١
	٣	٨	٣.٥
	٤	٩	٠.٦
	٥	٥	٣.٣
	٦	٢	٣.١
	٧	٦	٠.٤
	٨	١	٧.٠
	٩	٤	٧.٢
	١٠	١	٧.٠
	٢١	٢	٣.١
	٥١	١	٧.٠
	٠٣	١	٧.٠
	٥٧	١	٧.٠
	المجموع	٠٥١	٠.٠٠١
المفقود		٧٧٥	
المجموع الكلي		٧٢٧	

جدول رقم ١١ **ما عدد قطع الأسلحة النارية التي تحوزها عائلتك؟ (بايبور فقط)**

عدد قطع السلاح لكل عائلة		العدد	النسبة المئوية
مشروع	٠	٣	٩.٧
	١	٩	٧.٣٢
	٢	٩	٧.٣٢
	٣	١	٦.٢
	٥	١	٦.٢
	٠١	١	٦.٢
	٠٣	٥	٢.٣١
	٠٤	٢	٣.٥
	٠٥	٢	٣.٥
	١٥	١	٦.٢
	٠٦	٤	٥.٠١
	المجموع	٨٣	٠.٠٠١
المفقود		١١١	
المجموع الكلي		٩٤١	

شكل رقم ٩ **ما الذي ستعمله إن كان هناك هجوم على عائلتك؟**

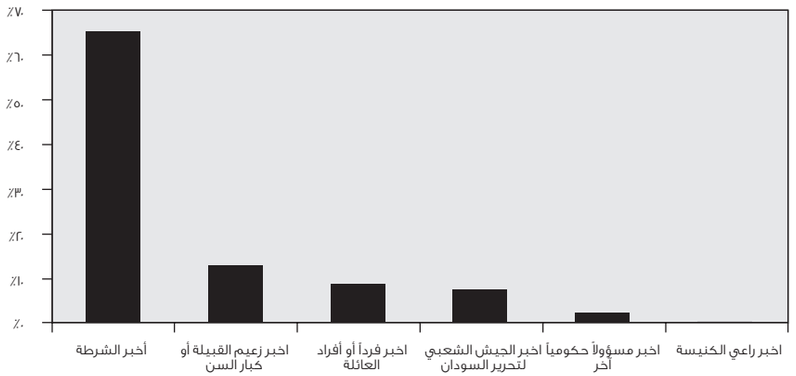

الحواشي

١ انظر مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (٢٠٠٧).

٢ بمقتضى شروط اتفاق السلام الشامل تحصل الحركة الشعبية لتحرير السودان على ٧٠ في المائة من مقاعد حكومة جنوب السودان خلال فترة انتقالية طولها ٦ سنوات، بينما تحصل الأحزاب الجنوبية الأخرى على ١٥ في المائة وحزب المؤتمر الوطني على ١٥ في المائة.

٣ كان الجيش الشعبي لتحرير السودان أكثر هيمنة على الدوام من الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الحرب الإهلية فأغلبية موارد السودانيين الجونبيين وضعت في خدمة الحرب.

٤ لمناقشة العنف في سياقات "فترة ما بعد النزاع"، أنظر " إدارة مناطق "ما بعد النزاع": نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخفض الأسلحة" في مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٥)، ص ٢٦٧ – ٣٠١.

٥ انبثق مصطلح الجماعات المسلحة الأخرى عن اتفاق السلام الشامل الذي يطالب جميع القوات المسلحة خارج إطار الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية بالانحلال أو بالانضمام إلى أحد الجيشين.

٦ انظر غارفيلد (٢٠٠٧).

٧ انظر www.unsudanig.org

٨ تشكل صناعة النفط نفسها خطراً كبيراً على البيئة وتطور الولاية. انظر دينغ (٢٠٠٧).

٩ هذه الأرقام مأخوذة من خارطة قدمتها وحدة إدارة المعلومات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جوبا بجنوب السودان. تعود المعلومات إلى نتائج أولية غير منشورة لمسح الصحة الأسرية السودانية لسنة ٢٠٠٧.

١٠ "موارد مياه محسنة" يقصد بهذا الماء المنقول عبر الأنابيب إلى مسكن/باحة/قطعة أرض، حنفية عامة/ ماسورة عمودية، بئر أنبوبية/ثقب استطلاع، بئر محمية، عين ماء محمية أو ماء المطر

١١ نقاش فريق مناقشة في أيود، ولاية جونجلي، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧.

١٢ نقاش فريق مناقشة في أيود، ولاية جونجلي، يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧ .

١٣ يعول هذا القسم تعويلاً كبيراً على مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٧).

١٤ بريد إلكتروني من مسؤول في بعثة الأمم المتحدة في السودان، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧.

١٥ دعمت الخرطوم خلال الحرب الأهلية الثانية عناصر مسلحة من مورلي. وفي أكتوبر/تشرين الأول سنة ٢٠٠٦ أعلن قائد المورلي اسماعيل كوني – المحتفظ بقوة عسكرية مسلحة تسليحاً شديداً في بايبور من ٢٠٠ – ٣٠٠ رجل على الأقل، المعروفة بقوات دفاع بايبور – ولاءه للجيش الشعبي لتحرير السودان.

١٦ قرار رقم ١ للاجتماع أيد قرار سابق للجنة الأمنية لجنوب السودان لنزع سلاح المدنيين في جنوب السودان، ووجهت بتنفيذ ذلك في الأستوائية الوسطى ، شرق الاستوائية، وجونجلي "بأثر فعال على الفور".

١٧ أكد المشاركون في فريق المناقشة في أيود بأنه "من غير الممكن" ابتياع بنادق محلياً في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧،جرى التعبير عن مخاوف تتصل بإعلام "جواسيس" السلطات (الجيش الشعبي لتحرير السودان والشرطة) عن ملكية أسلحة، إذ تقوم من بعد ذلك بمصادرتها أو فرض غرامة (من البقر) وتعريض المالك إلى معاملة عنيفة. يقال إن الجيش الأبيض بات غير فعال منذ عملية نزع السلاح.

١٨ حددت المناطق الريفية بأنها تلك التي تبتعد مسافة ٢٠ دقيقة على الأقل مشياً، وحيث مجمعات العائلة بعيدة بحيث لا تكون على مرأى بعضها البعض جزئياً أو كلياً. المناطق الحضري محددة بتلم المناطق التي تحمل أسماء وتحتوي على خمسة مجمعات عائلية على الأقل بحيث يكون كل واحد منها على مرأى من الآخر.

١٩ من الممكن أن تكون الردود على الأسئلة منحازة بحكم توقعات المستجيبين احساساً منهم بالحصول على مكاسب مباشرة من اشتراكهم في المسح. جرى التقليل من ذلك إلى أدنى حد أثناء التقديم حيث أعلن بأنه لن تكون منافع شخصية لمن يأخذ دوراً من المشاركين.

٢٠ تتألف العائلات من مجموعات يقترن بعضها البعض بالدم أو بالزواج برئيس معين للأسرة. رئيس الأسرة ذكر وذو زوجة واحدة على الأقل، أو أرمل. تعرّف الأسرة بأنها مجموعة من الناس بحيث يكون بعض منهم أفراد عائلة واحدة على الأقل يشتركون بالموارد ويعملون من أجل إحداث موارد مشتركة للعيش. قد تتألف الأسرة الواحدة من توكول واحد أو أكثر.

٢١ لم تنعكس التغيرات الأخيرة في اسماء المقاطعات وحدودها على الخرائط المتوفرة. إن التعيينات الجغرافية المسخدمة في هذا التقرير هي تلك التي كانت موجودة وقت إجراء المسح.

٢٢ وصف باعتباره " محاولا أخذ /تحطم شيئاً ذا قيمة" في الاستبيان.

٢٣ وصف باعتباره"العراك مع أحد من خارج المجمع" في الاستبيان.

٢٤ وصف باعتباره" العراك مع عضو آخر من العائلة يعيش في المجمع" في الاستبيان.

٢٥ وصف باعتباره " موتاً بسبب جرح أو حادث" في الاستبيان.

٢٦ لاحظوا إنه طلب من معد المقابلة القيام بإشارة للرمز إلى ان "هنا" بمعنى المجتمع المحلي.

٢٧ لم يجر التمكن من ربط اربعة من المستجيبين بمقاطعتهم، وهذا يفسر لِمَ أن المجموع في الجدولين ٧ و٨ لم يصل إلى ٨٧٦ و٨٨٠.

٢٨ لاحظوا انه لم يجر التمكن من ربط ٣٥ بمقاطعتهم.

٢٩ قبل اتفاق السلام الشامل كان عدد الناس المسافرين من غير أسلحة أكبر من عدد السكان خارج بايبور (١١,٩ في المائة [عدد=١٤٣] مقابل ٩,٥ في المائة [عدد=٧١٣])، وعدد الذين حملوا مسدساً أو بندقية من سكان بايبور اقل من الذي يقطنون خارج بايبور (٣٣,١ في المائة [عدد=١٤٣] مقابل ٤٩,١ في المائة [عدد=٧١٣]).

٣٠ في الحقيقة أوضح ١٦١ مستجيباً هنا بأن لديهم أسلحة نارية مقارنة بـ١٣٩ فقط أقروا هذه الحقيقة في السؤال السابق عن امتلاك الأسلحة. ويشتبه بأن الـ٣٢ الذين اجابوا بـ"لا" عن السؤال الأول وجدوا أنه اكثر سهولة الاقرار بعدد ما على السؤال الذي اعقبه. لذا فإن ينبغي اعتبار الرقم ١٣٩ حداً أدنى وهو تقدير متحيز للعدد الكلي من المستجيبين الذي يحوزون أسلحة نارية.

٣١ لأن المستجيبين كانوا قادرين على الإشارة إلى أكثر من مسألة واحدة تشغلهم، فالعدد (N) هنا يتخطى العدد (N) للاستبيان ككل.

المراجع

Deng, Philip Thon Leek. 2007. ‘Oil policy in Sudan’s Jonglei State’. Press statement. 9 April. <http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/2007/Oil/Oil%20policy%20in%20Sudan.doc>.

Garfield, Richard. 2007. Violence and Victimization in South Sudan: Lakes State in the Post-CPA period.
HSBA Working Paper No. 2. Geneva: Small Arms Survey. February.

Small Arms Survey. 2005. Small Arms Survey 2005: Weapons at War. Geneva: Small Arms Survey.

——. 2006. Armed groups in Sudan: The South Sudan Defence Forces in the aftermath of the Juba Declaration.
HSBA Issue Brief No. 2. Geneva: Small Arms Survey. October.

——. 2007. Responses to pastoral wars: A review of violence reduction efforts in Sudan, Uganda, and Kenya.
HSBA Issue Brief No. 8. Geneva: Small Arms Survey. September.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2007. ‘UNHCR faces funding crisis for South Sudan Operations’, UNHCR Briefing Note. 2 October.

UNSC (United Nations Security Council). 2007. Report of the Secretary General on the Sudan. S/2007/624
of 23 October. <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/551/92/PDF/N0755192.pdf?OpenElement>.

Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working
Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.

——. 2007a. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper No. 5. Geneva:
Small Arms Survey. June.

——. 2007b. North–South Tensions and the Prospects for a Return to War. HSBA Working Paper No. 7.
Geneva: Small Arms Survey. July.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ ، نوفمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢ ، فبراير/شباط ٢٠٠٦
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ، مايو/أيار ٢٠٠٦
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤، مايو/أيار ٢٠٠٦
حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ ، يونيو/حزيران ٢٠٠٦
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ يوليو/تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي الجماعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1 Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000

2 Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001

3 Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001

4 Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002

5 Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002

6 Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002

7 Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002

8 Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003

9 Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003

10 Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003

11 In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003

12 Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)

13 Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1

14 Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for

Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0

15 Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16 Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2

17 Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9

18 Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5

19 A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1 Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001

2 Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002

3 Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003

4 A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by the United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3

5 Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8

6 La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3

7 Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB.

سلسلة كتب مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

كانون الاول ٢٠٠٧

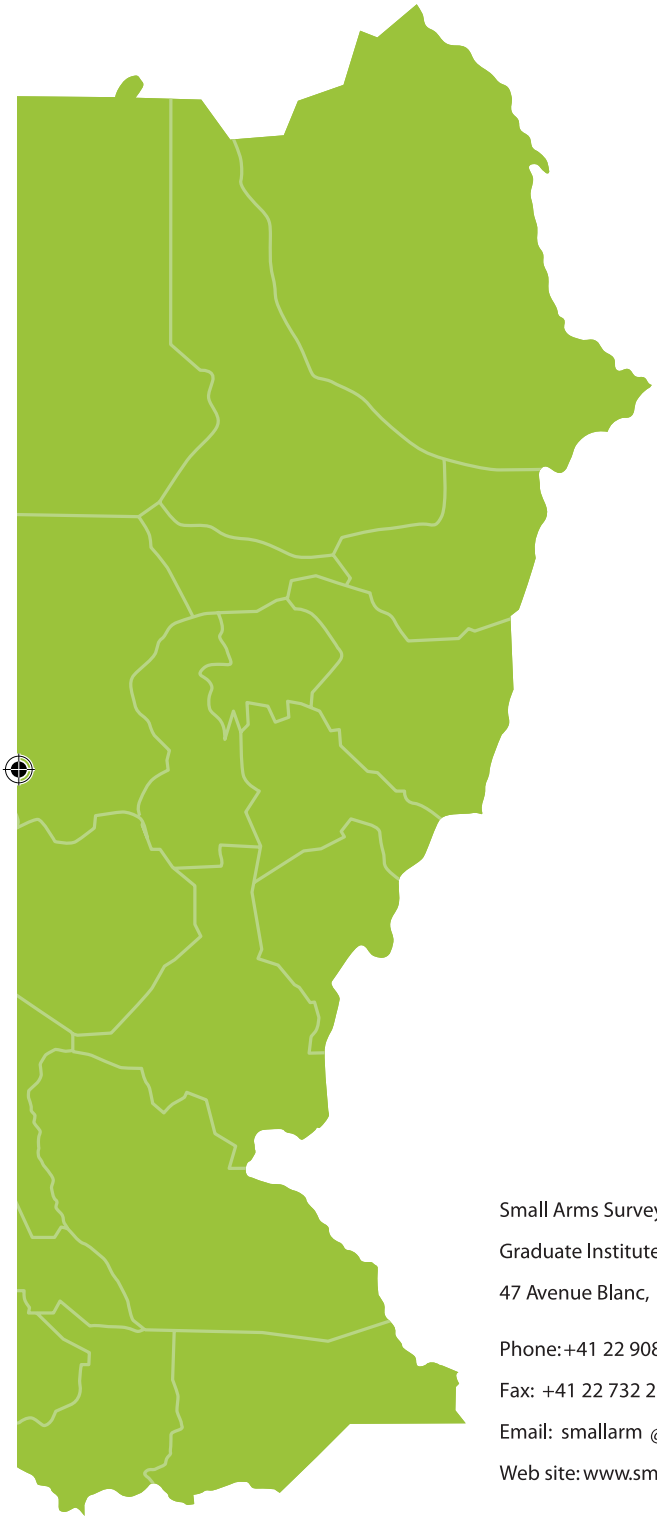

Small Arms Survey
Graduate Institute of International Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777
Fax: +41 22 732 2738
Email: smallarm @hei.unige.ch
Web site: www.smallarmssurvey.org